الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القضيـة : عـ13ـدد
تـاريخ القـرار: 15 جانفي 2008

قـرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين

العـارضـة : الشـركة الوطنية للاتصالات"إتصالات تونس" في شخـص ممثلهـا القـانوني الكائن مقره بشـارع اليـابان منبليزير- 1002 تونس.

مـن جهــة

المـدعى عليها : شـركة أوراسكوم تونس للاتصالات "تونزيانا" في شخص ممثلها القـانوني الكائن مقره بحدائق البحيرة بضفاف البحيرة – 1053 تونس.

مـن جهـة أخـرى

بعد الإطّـلاع على عـريضة الدعـوى المقدمة من طرف "الشركة الوطنية للاتصالات" إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 سبتمبر 2007، والمضمّنة بدفتر القضـايا بكتـابة الهيئة تحت عـ13ـدد والتي جاء فيها أن المدّعى عليها شركة "أوراسكوم تونس للاتصالات" تعمدت إدخال اضطرابا على الحركة الهاتفية الدولية الواردة على مشتركيها عبر الشبكة الدولية "لإتصالات تونس" بقطعها وبدون سابق إعلام 4 وصلات من فئة 2 ميغابيت يتم بواسطتها تمرير الحركة الدولية الموجهة إلى مشتركيها عبر شبكة "اتصالات تونس" مما أدى إلى تدني جودة الخدمات.

وبعد الإطّـلاع على تقـرير شركة "أوراسكوم تونس للإتصالات " في الرد على العريضة الوارد على الهيئة بتاريخ 29 نوفمبر 2007.

وبعد الإطّـلاع على الفصول 63 و 65 و 67 و68 و74من مجلّـة الاتصالات.

وبعد الإطّـلاع على تقرير ختم الأبحاث في القضية المحال على طرفي النزاع 13 ديسمبر 2007.

وبعد الإطّـلاع على رد العارضة على قرار ختم الأبحاث الوارد على الهيئة في 03 جانفي 2008 والذي أشارت فيه إلى توصلها إلى اتفاق مع المدعى عليها وطلبت بناء على ذلك سحب عـريضة الدعـوى .

وبعد الإطّـلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة يوم 15 جانفي 2008، وفيها حضر ممثل المدعية و تمسك بطلب طرح القضية ، كما حضر ممثل المدعى عليها وفوض النظر للهيئة.

وإثـر ذلك وبعـد المفاوضـة القانونيـة صرّح بمـا يلـي :

مـن حيـث الشكـل

حيث رفعت الدعوى ممن له صفة ومصلحة واستوفت جميع موجباتها الشكلية واتجه قبولها شكلا.

مـن حيـث الأصـل

حيث تقدّمت العارضة "الشركة الوطنية للاتصالات" بشكاية إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 سبتمبر 2007 ضمنتها تظلمها من تعمد المدعى عليها إدخال اضطرابا على الحركة الهاتفية الدولية الواردة على مشتركيها عبر الشبكة الدولية "لإتصالات تونس" ثبت ذلك بتسجيل بعض الخلل في إيصال المكالمات الدولية الموجهة إلى مشتركي "تونزيانا" عبر الشبكة الدولية "لإتصالات تونس" وساد الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بمسألة إكتضاظ على مستوى وصلات الربط، و تبعا لذلك طلبت "اتصالات تونس" من منـافستها التوسيع في سعة حزم تمرير الحـركة الهاتفية الدولية بين الشبكتين لتجنب الإكتضاظ لكن دون جدوى، إلا أنه تبين حسب العارضة ،أن المدعى عليها تعمدت وبدون سابق إنذار قطع 4 وصلات من فئة 2 ميغابيت يتم بواسطتها تمرير الحركة الدولية الموجهة إلى مشتركيها عبر شبكة "إتصالات تونس" الأمر الذي تسبب في تدني جودة الخدمات.

وحيث طلبت العارضة من الهيئة التدخل الفوري وإصدار أمر يقضي بإلزام المدعى عليها بإرجـاع الحالة إلى ما كانت عليها ووضع حد للممارسات المخلة بقـواعد الربط البيني.

حيث قدمت العارضة تأييدا لدعـواها عدّة وثـائقتمثّـلت في مراسلات وقع تبادلها مع المدعى عليها (وثائق عـدد 1، 2، 3، 6، 7 ،14 ، 15، 16،17،18،19،20 ،21 ، 22 ، 23 ،26) ومحاضر جلسات إنعقدت بينهما حول المسائل العالقة (وثائق عـدد 04، 05) كما استظهرت برسائل الكترونية صادرة عن المشغلين الأجانب (وثائق عـدد 08، 09، 10، 11، 12) والملحق التعديلي لاتفاقية الربط البيني المبرمة مع المدعى عليها (وثيقة 32) إلى جانب جداول تضمنت معطيات حول الحركة الهاتفية الدولية و مؤشرات حول جودة الخدمات (وثائق عـدد 24، 25 ،31).

وحيث أجابت المدعى عليها عن الدعـوى في 29 نوفمبر 2007 وأعلمت الهيئة الوطنية للاتصالات بحصول إتّفاق بينها وبين المدعية حـول النزاع موضوع قضية الحال وإمضاء عقد يتعلق بإنهاء المكالمات الدولية الواردة على شبكة "تونزيانا" عبر شبكة "إتصالات تونس" الدولية وطلبت بنـاءا على ذلك التصريح بإنتهاء الخـلاف بين الطرفين.

وحيث صادقت المدعية بمراسلتها المؤرخة في 5 ديسمبر 2007 على حصول اتفاق نهائي مع المدعى عليها وحسم الخلاف بينهما حـول مسـألة إنهاء الحركة الهاتفية الدولية الموجهة إلى مشتركي

"تونزيانا" عبر الشبكة الدولية "لإتصالات تونس" بإمضاء عقد بتاريخ 22 نوفمبر 2007 تم بموجبه التفاهم حول الجوانب الفنية والتجارية للخلاف موضوع هذه القضية وأدلت بنسخة منه وطلبت صراحة طرح القضية.

وحيث ثبت بالإطّلاع على العقد المبرم بين الطرفين في 22 نوفمبر 2007 أنهما اتفقا على المسائل العالقة بالنزاع موضوع الحال.

وحيث، وبعد التأكد من حصول إتفاق بين طرفي النزاع، ترى الهيئة من الوجيه الإستجابة لطلب المدعية والتصريح بطرح القضية.

ولهذه الأسباب قررت الهيئة :

1- قبول الدعوى شكلا.

2- طرح القضية.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المتركّبة من السادة :

علي الغضباني : رئيس الهيئة
محسن الجزيري : نائب رئيس الهيئة
حسين الجويني : العضو القار بالهيئة
محمد البنقي : عضو
الصحبي العافي: عضو
حسين الحبوبي : عضو
محمد سيالة: عضو